الإتحاد السوري الوطني
The National Syrian Union

رؤية الاتحاد السوري الوطني للمرحلة الانتقالية في سوريا **2254** بلس

انطلاقًا من حرص الاتحاد السوري الوطني على إيجاد حل سياسي شامل ومستدام للأزمة السورية، واستنادًا إلى القرار الأممي **2254** الصادر عن مجلس الأمن عام **2015**، نرى أن هذا القرار لا يزال يشكل المرجعية الدولية الوحيدة للحل، لكنه لم يعد كافيًا بصيغته التقليدية لمواكبة التحولات التي شهدتها سوريا خلال السنوات الماضية.
وعليه، يطرح الاتحاد رؤية وطنية جديدة تحت عنوان **2254** بلس، تُعيد تفعيل القرار بروح عملية وواقعية، وتُدخل تعديلات وطنية توافقية تضمن وحدة سوريا وسيادتها وتحمي حقوق جميع مكوناتها.

أولاً: المبادئ العامة

1. وحدة الأراضي السورية ومنع أي مشاريع انفصالية أو تقسيمية.

2. مرحلة انتقالية واضحة المدة **(3** سنوات كحد أقصى**)** تنتهي بانتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة.

3. لا مركزية إدارية متمايزة تحفظ خصوصيات المناطق وتمنع الاستبداد الجديد.

4. توزيع عادل للموارد على كل الجغرافية السورية عبر صندوق سيادي وطني.

5. عدالة انتقالية تكفل الحقيقة والإنصاف مع عفو مشروط عن الجرائم الصغرى دون المساس بالجرائم الكبرى.

6. حياد الدولة تجاه الأديان والقوميات، وضمان المساواة الكاملة أمام القانون.

ثانياً: التعديلات المقترحة على 2254

1) الإدارة الانتقالية
•تشكيل مجلس وطني انتقالي يضم ممثلين عن: الجنوب، الشرق، الشمال الغربي، دمشق والساحل، المعارضة السياسية، المجتمع المدني.

•حكومة انتقالية منبثقة عن المجلس تدير الشؤون التنفيذية والخدمات.

•إصدار دستور مؤقت ينظم الصلاحيات خلال المرحلة الانتقالية ويضمن عدم تغوّل أي سلطة.

2) اللامركزية الإدارية
•اعتماد نظام إدارة محلية موسع، يحدد تفاصيله أبناء كل منطقة.

•أمثلة:
•الجنوب: خصوصية دينية-اجتماعية مصانة.
•الشرق: إدارة محلية قوية.
•الشمال الغربي: إدارة مدنية منتخبة مستقلة .
•دمشق والساحل: إدارة خدماتية محلية .

•أو أن تدار كل منطقة بحسب ما تحدده مكونات المنطقة ، ونحن هنا نتحدث عن نموذج مختلف حيث أن أي منطقة تخضع لخصوصية خاصة من حيث الأدارة .

ثالثاً: الموارد والاقتصاد

•جميع الموارد الطبيعية (نفط، غاز، قمح، مياه، معابر، ضرائب سيادية) توزّع بشكل عادل على كامل الجغرافية السورية.

•تأسيس صندوق سيادي وطني يدار بإشراف لجنة مستقلة + شريك دولي ضامن للشفافية.

•مهام الصندوق:
1.إدارة عائدات الموارد.

2.تخصيص نسب محددة للإنفاق على الخدمات الأساسية (صحة، تعليم، بنية تحتية).

3.تمويل عملية إعادة الإعمار بشكل عادل.

4.نشر ميزانية دورية للرأي العام لضمان الشفافية.

•إنشاء هيئة رقابة مالية مستقلة مع آلية شكاوى للمواطنين ضد الفساد.

رابعاً: الأمن والدفاع

•دمج الفصائل المسلحة ضمن حرس وطني مرتبط بالمجلس الانتقالي.

•آلية الدمج:
1. تسجيل كافة المقاتلين ضمن قاعدة بيانات وطنية.
2. إخضاعهم لدورات تدريبية وتأهيلية بإشراف وطني-دولي.
3. توزيعهم: شرطة محلية - قوات حرس وطني - وحدات لحماية الحدود.
4. استبعاد المتورطين بجرائم جسيمة وتحويلهم لمحاكم خاصة.

•حصر السلاح الثقيل خارج المدن.
•التعاون مع المؤسسة العسكرية القائمة بعد إعادة هيكلتها، بحيث يقتصر دور الجيش على حماية الحدود والدفاع الخارجي، ويُفصل عن الأمن الداخلي.

خامساً: العدالة الانتقالية

•هيئة وطنية للحقيقة والإنصاف تكفل كشف الحقائق ومحاسبة الجناة.

•محاكم خاصة للجرائم الكبرى (جرائم الحرب، الجرائم ضد الإنسانية).

•عفو مشروط عن الجرائم الصغرى مقابل كشف الحقيقة والتعويض للضحايا.

سادساً: المؤسسة القضائية

•مجلس قضائي أعلى مستقل بالتوافق الوطني.
•محاكم انتقالية لجرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة.
•إلغاء التدخل الأمني والسياسي في عمل القضاة.
•تحديث القوانين والبنية التحتية القضائية.
•إشراك المجتمع المدني في مراقبة سير العدالة.

سابعاً: عودة اللاجئين والنازحين

•خطة عودة طوعية وآمنة بضمانات أممية.
•إعادة تأهيل المناطق المدمرة قبل عودة الأهالي.
•آلية تعويض للمتضررين .
•إشراف دولي لضمان عدم التعرض للاجئين العائدين لأي ملاحقة أو انتقام.

ثامناً: الجانب المعيشي العاجل

•إطلاق خلية إنقاذ معيشي فوراً لمعالجة:
•ألية دعم لمادتي الخبز والوقود.
•إعادة تأهيل المدارس والمشافي.
•دعم الرواتب والخدمات الأساسية.
•تمويل عاجل عبر المنظمات الدولية، مع شفافية في الإنفاق.

تاسعاً: خارطة الطريق الزمنية

0-100 يوم:
•وقف إطلاق النار الشامل.
•تشكيل المجلس الوطني الانتقالي.
•إطلاق خلية الإنقاذ المعيشي.

6-18 شهراً:
•تفعيل الصندوق السيادي الوطني.
•دمج الشرطة والحرس المحلي.
•بدء إعادة هيكلة المؤسسة القضائية.
•انتخابات مجالس محلية بإشراف قضائي مستقل.

السنة الثالثة:
•إقرار الدستور الجديد.
•إجراء الانتخابات الوطنية بإشراف الأمم المتحدة.
•نقل السلطة لحكومة منتخبة ديمقراطياً.

عاشراً: الضمانات وآليات التنفيذ

1. لجنة متابعة مشتركة (أممية-وطنية) ترفع تقارير شهرية عن الالتزام بخارطة الطريق.
2. مجموعة اتصال دولية (الأمم المتحدة + الاتحاد الأوروبي + دول إقليمية) لضمان التنفيذ والدعم.
3. ربط المساعدات الدولية بالشفافية والحوكمة الرشيدة.
4. آلية رقابة مالية - قضائية مستقلة تضمن المحاسبة.

رسالة الاتحاد السوري الوطني

إن **2254** بلس هو تعبير عن الإرادة السورية الحرة في بناء دولة عادلة، موحدة، حديثة، ذات سيادة.
رؤيتنا واضحة، الانتقال لا يعني استبدال استبداد بآخر، بل تأسيس عقد وطني جديد يُنهي اقتصاد الحرب والاستغلال، ويعيد للسوريين كرامتهم وحقوقهم.

الإتحاد السوري الوطني
27/08/2025